مقدمة

مازالت قضية الاستبداد هى قضية العرب الأولى قبل موضوع الديموقراطية. فحرية الفرد شرط ديموقراطية الحكم. وليست الحرية السياسية إلا نتيجة للحرية الفكرية. ويسبق المفكرون الأحرار الضباط الأحرار. وقد يكون أحد أسباب أزمة الحرية الحالية هو أننا وضعنا العربة قبل الحصان منذ الثورات العربية الأخيرة فى النصف الثانى من القرن العشرين بالرغم من مكتسباتها الاجتماعية. وخسرنا مكتسبات العصر الليبرالى، الحرية الفكرية والتعددية السياسية فى النصف الأول من القرن العشرين. ويبدو أننا خسرنا الآن الجولتين، حرية الفرد وديموقراطية الحكم الأولى والقومية والعدالة الاجتماعية الثانية. وتبرز المقاومة من جديد، عوداً على بدء ضد التسلط الداخلى والاحتلال الخارجى.

ليس التسلط فقط فى النظم السياسية، ملكية كانت أو جمهورية، فلا فرق بين إمارة وسلطنة، ودولة وجمهورية وجماهيرية، بالرغم من وجود صفات الشعبية والديموقراطية فى بعضها. فكلها تقوم على التجديد مدى الحياة، والتوريث العائلى. ولا فرق بين «الإمامة فى قريش» قديمًا و«الإمامة فى الجيش» حديثًا. كلاهما حكم العائلة أو الطبقة. بل للتسلط جذوره فى الأنظمة الثقافية وفى رؤى العالم، وكما تحدث ابن رشد عن «وحدانية التسلط».

تضمن كتاب «من مانهاتن إلى بغداد» الخطاب السياسى المباشر فى حوادث سبتمبر ٢٠٠١م، والعدوان على أفغانستان، والعدوان على العراق، وما بعد العدوان، والعجز العربى، والمقاومة الفلسطينية، وإيران وتركيا، والعرب وأوروبا، والعرب وأمريكا[١]. ويتضمن «جذور التسلط وآفاق الحرية» تأصيل الخطاب السياسى المباشر

(١) «من مانهاتن إلى بغداد»، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٤م.

فى الثقافة السياسية، والتحول من مقاومة العدوان الخارجى إلى مقاومة التسلط الداخلى، ومن حرية الوطن إلى حرية المواطن.

يبحث أولا عن جذور التسلط فى تسويغ العقل للمعطيات السابقة دون نقدها أولا. فغلب التسويغ فى الدين والسياسة. وبالإضافة إلى الجذور المعرفية، هناك الجذور «الأنطولوچية» فى تصورنا الهرمى للعالم الذى تتفاضل فيه المراتب بين القمة والقاعدة، والكمال والنقص، والله والعالم، والسلطان والرعية. وهو ما سماه الفارابى «المدينة الفاضلة». فسواء تحدث عن الله أو السلطان، الأمير أو النبى، الملك أو الإمام فإنه يعنى الشىء نفسه. وهو ما سُمى عند علماء الاجتماع «المجتمع الأبوى» وفى الثلاثية «سى السيد».

وتتجلى مظاهر التسلط فى الزعيم الأوحد، وتحريم العيب فى الذات الملكية، وألقاب التعظيم، والغطاء الاجتماعى، والمحرمات الثقافية الثلاثة: الدين والسلطة والجنس، وحكم الأحياء مدى الحياة وحكم الأموات بعد موتهم من خلال صورهم وآثارهم، وغياب تداول السلطة وحصرها فى عائلة أو طبقة، فى قريش أو الجيش.

ويتم تأصيل جذور التسلط فى الموروث الثقافى، فى مكونات الثقافة العربية، وثقافة السلطة، والنقل عن القدماء أو المحدثين وتسويغ الواقع والدفاع عن فقهاء السلطان والموظفين الأيديولوچيين فى جهاز الدولة وبخاصة أجهزة الإعلام، وسيادة الرأى الواحد، واستبعاد الآراء البديلة. ولا يفيد أداء المثقف دور الجسر بين الحاكم والمحكوم وتقريب المسافة بينهما فى نزع جذور التسلط، بل فى الإبقاء عليه وبتحسين وجهه يجعل تسلط الحاكم أكثر قبولاً، وطاعة المحكوم أكثر رضًا. ويتم ذلك لحساب مثقف الطبقة المتوسطة «الانتهازى» الذى يسوِّغ سلطة الحكم وطاعة المحكوم، بقدرته على التنظير للسلطة والطاعة على حد سواء. وتمتد جذور التسلط إلى مكونات الثقافة العربية، سلطة القديم بعد أن ارتكن إلى جانب واحد، طاعة السلطان وتكلسه حتى أصبح هو والمقدس شيئًا واحدًا. كما تمتد إلى الثقافة البديلة وسلطة المحدثين إحساسًا بالنقص ونقلاً للمعارف الجاهزة، ولا يختلف النقل عن القدماء عن النقل عن المحدثين، سلطة بسلطة، وطاعة بطاعة. ويتمثل تسلط الحاضر فى أجهزة الإعلام وسيادة الرأى الواحد تدعيمًا للنظام السياسى الأبدى الذى لا يتغير. وبالرغم من هذا

المثلث المنيع، فإنه يتم الاختراق الثقافى لبعض الأفراد المروجين لثقافة الهيمنة الجديدة، ثقافة الاحتلال للأرض فى فلسطين والعراق والتى تصف المقاومة بالإرهاب، والتى تتمنى أن يتكرر النموذج الأمريكى فى العراق فى باقى النظم التسلطية. وتتجلى مسئولية الثقافة فى إقامة الحوار الداخلى بين التيارات المختلفة ومدارس الفكر والعمل حفاظًا على وحدة الأمة.

وبعد الكشف عن جذور التسلط يتم استبصار آفاق الحرية. فقد تأخرت الحرية بعد أن استوردناها من الليبرالية الغربية دون التمهيد لها بالقضاء أولاً على موانعها فى التسلط الموروث. فانهدم الصرح لأن الأساس لم يتغير. ثم بدأنا بالضباط الأحرار قبل المفكرين الأحرار. ولا فرق بين التعذيب فى الداخل والتعذيب فى الخارج. فالتسلط واحد والمقاومة واحدة. وخرق حقوق الإنسان واحد بصرف النظر عن دعوى اختراقها من المتسلط الداخلى أو المتسلط الخارجى. فالمواطن مشبوه فى الداخل، ومتهم بمعاداة النظام، ومشبوه فى الخارج بأنه ينتسب إلى المقاومة. وبالرغم من موانع الحرية فى الفكر وفى السلوك فإن المقاومة فعل من أفعال الحرية العملية لإثبات الذات مثل مقاومة الفالوجة «ستالينجراد العرب» والمثلث السنى الذى رفع رأس العرب. وقد تمنع تقليدية الفكر من التسليم بحرية التعبير للآخرين. ففى خضم التحرر يصعب الحوار.

وإذ تقطعت أوصال الأمة بعد سقوط دولة الخلافة بعد خسارة الحرب العالمية الأولى واستيلاء القوى الغربية الرئيسية على ممتلكات «الرجل المريض»، وبعد نشأة حركات التحرر الوطنى لتحرير الأوطان باسم الوطن أو باسم القومية، بدأ تقطيع الدولة الوطنية من جديد إلى فسيفساء عرقى وطائفى حتى لا تبقى إلا كيانات صغيرة فى الأطراف وتغيب المواطنة، وتبقى العولمة الدعامة الأولى لوحدة المركز. وقد ينتهى دور الدولة الوطنية التقدمى فى التحديث والتنمية لصالح الشعوب بعودة الملكيات، والحكم الأبدى، وغياب تداول السلطة إلا عن طريق التوريث. وقد لا تجدى المفاتيح السحرية لإنقاذ الدولة الوطنية من الانهيار «إلكترون لكل جندى» أو«كمبيوتر لكل مواطن» دون كرامة الشعوب واستقلال إرادتها الوطنية.

وأخيرًا يعود العرب من جديد إلى مسار التاريخ للتواصل مع حركات الإصلاح والنهضة الأولى إلى إصلاح ونهضة ثانية أكثر جذرية وأطول دوامًا. ويتم ذلك بالاعتراف بالقوى الرئيسية فى الشارع العربى ونقلها إلى المؤسسات الدستورية. ووحدة الأوطان مقدمة على تطبيق الشريعة فى الأمصار المتعددة الثقافات والأعراق. والشعارات لا قيمة لها دون برامج وطنية للتنمية المستقلة ودون جبهات وطنية متحددة للتحقيق والتنفيذ. والوطن والعروبة والإسلام ثلاث دوائر متداخلة مركزها واحد دون افتعال حواجز بينها. ومن ثم يصبح مركزها عنصر جذب للأطراف بدلاً من أن تنجذب نحو مراكز أخرى فى الشرق أو الغرب ولمقاومة ما يحيق بها من مشروعات مفروضة عليها من الخارج مثل «الشرق الأوسط الكبير» أو «المتوسطية»، تقوم على المستوى الثقافى بدور الأحلاف على المستوى السياسى ومناطق النفوذ على المستوى الاقتصادى.

«جذور التسلط وآفاق الحرية» ملحمة هذا العصر على مدى عدة أجيال لنزع جذور التسلط فى الموروث الثقافى وتتداعى نظم التسلط كما تتساقط أوراق الخريف حتى تعود شجرة التاريخ من جديد إلى أوراقها الخضراء فى الربيع القادم.

***